خبر صحفي:

مؤسسة الرخصة الدولية تدعو إلى مواصلة وزيادة الابتكار في دمج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في المدارس للحد من التسرب الدراسي

25 بالمائة من الطلاب الإماراتيين في المدارس الحكومية يتخلون عن الدراسة بعد إتمامهم العام الثاني

أكتوبر 2010

دعت "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي" ، الجهة الرسمية والسلطة المختصة بالإدارة والإشراف على عمليات توفير التدريب والإختبار على برامج الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، إلى تعزيز التعاون وتكثيف الجهود المشتركة لمواجهة الوباء الإجتماعي الصامت المتمثل في التسرب الدراسي. وتعتبر هذه القضية معضلة عالمية تفرض العديد من التحديات والآثار السلبية على مختلف دول العالم بما فيها الإمارات التي تصل نسبة التسرب الدراسي بين أوساط الطلاب الإماراتيين إلى نحو 21 إلى 25 بالمائة بعد عامهم الدراسي الثاني.

وكشفت نتائج الدراسات الأخيرة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم في الإمارات إلى أن أكثر من 10,000 طالب في المدارس الحكومية الثانوية يتسربون من الدراسة، في حين أظهرت الإحصاءات الصادرة عن هيئة المعرفة والتنمية البشرية (KHDA) في دبي أن نسبة التسرب الدراسي يصل إلى 22 بالمائة بين أوساط الذكور و14 بالمائة بين أوساط الإناث اللاتي يتراوح سنهن ما بين ال20 وال24 في الإمارة.

وأشارت مؤسسة الرخصة الدولية إلى أنّ قرار الإنقطاع عن الدراسة لا يحدث بين ليلة وضحاها، إنما يأتي نتاج سنوات عدة من الإحباط الناجم عن نقص الإهتمام وإنعدام الدافع وعدم توافر الموارد والدعم اللازم للطلاب. ومن المحتمل أن يشكل هؤلاء الطلاب عبئاً على المجتمع والإقتصاد المحلي على حدّ سواء، حيث أن التسرب الدراسي يؤدي بهم إلى البطالة وبالتالي إجبارهم على طلب المساعدة من الحكومة والعيش في فقر أو الدخول إلى السجن في نهاية المطاف. ولا تقتصر هذه المشكلة على دول المنطقة فحسب بل تنتشر في الدول المتقدمة أيضاً. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يقدر عدد الطلاب المتسربين من المدارس بـ 1.2 مليون طالب، ما دفع الحكومة إلى تركيز جهودها على إتخاذ تدابير صارمة لحل هذه المشكلة. وفي هذا الإطار، إتجهت بعض الولايات الأمريكية إلى إطلاق مبادرات خاصة لمواجهة هذا التحدي بما فيها فرض قوانين تلزم الطلاب بالوصول إلى المرحلة الثانوية من خلال ربط إستصدار رخص القيادة بالحصول على الشهادة الثانوية العليا، في حين شرّعت ولايات أخرى قانون يقضي بمنع الإنقطاع عن التعليم في مراحل مبكرة الا في ظروف معينة وبموافقة الوالدين أو الحصول على موافقة من هيئة محلية. وقامت دول اخرى بوضع قانون يقضي بفرض عقوبات مالية على المتسربين من الدراسة.

وقال جميل عزو، مدير عام مؤسسة الرخصة الدولية: "نحن في حاجة ماسة لمناهج تعليمية جديدة لتتوافق مع القرن الحادي والعشرين، على المدارس أن تعمل طبقا لمعايير دولية ويجب تدريب المعلمين على تطبيق أفضل الممارسات في مجال التعليم. تعد مهارات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ركيزة أساسية لا بدّ من توافرها في المدارس ضمن مختلف المراحل التعليمية بما فيها المستويات الأكاديمية العليا، إذ تساهم إلى حد كبير في الإرتقاء بقدرات الطلاب على التعلم الذاتي وسعة الإدراك في التعلم. وتساعد المصادر المتوافرة على الانترنت في دعم عملية التعلم وخلق بيئة متكاملة لها تعزز ثقة الطلاب ومعنوياتهم والتزامهم بمواصلة تحقيق الإنجازات الدراسية. وبدورنا ندعو جميع صانعي السياسات إلى الإستثمار بشكل أكبر في تعزيز وتطوير التعليم بحيث تصبح التكنولوجيا منصة للتعليم والتعلم. كما نتوجه بشكل أكبر إلى جميع مدارس القطاع الحكومي والخاص للتوسع في تبني المعايير الدولية المتعلقة بالمنظومة التعليمية ومتطلبات التخرج ليس فقط تلك المتعلقة باللغة الإنجليزية والرياضيات وإنما أيضاً فيما يختص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

وأضاف عزو: "على الرغم من المبادرات التي اتخذتها الحكومات بشأن رفع سن التعليم الإلزامي، نعتقد بأنّ هذه الخطوة يمكن أن تساعد بصورة جزئية في الحد من هذه الظاهرة نظراً لوجود العديد من العوامل الأخرى التي لا بدّ من أخذها بعين الإعتبار سيّما وأنها تتسبب في زيادة معدلات التسرب الدراسي ومن أبرزها غياب الدافع والمواضيع المحفزة على الإبداع والإبتكار والتي تلبي الاهتمامات الخاصة بالطلاب. وفي هذا الصدد، سيساهم تطبيق برامج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في المدارس في خلق بيئة متكاملة للتعلم والتعليم نظراً لما توفره من فرص كبيرة للمدرسين لتطوير نماذج تعليمية تنسجم مع الاحتياجات المحددة لطلابنا. وعلاوة على ذلك، ستلعب شهادة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر المعترف بها دولياً والتي يجري توفيرها في مختلف المؤسسات الأكاديمية والتدريبية دوراً هاماً في تزويد الخريجين بمهارات الكمبيوتر الأساسية وبالتالي المساهمة بفعالية في خلق جيل قادر على بناء مجتمع قائم على المعرفة".

ويعتبر برنامج "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" معياراً عالمياً لمحو الأمية المعلوماتية يزود البرنامج الأفراد بالمبادئ الأساسية لإستخدام الكمبيوتر وتطبيقاته المختلفة. ويقوم هذا البرنامج على مجموعة من المعايير المعتمدة دولياً لإثبات امتلاك حامل الرخصة للمهارات الأساسية المتعلقة باستخدام الكمبيوتر وإدارة الملفات ومعالجة النصوص والجداول وقواعد البيانات والعروض التقديمية وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات بما فيها شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني. ويحظى هذا البرنامج، المتاح بأكثر من 41 لغة، باعتماد كافة وزارات التعليم والجامعات والمنظمات الحكومية في أكثر من 148 دولة.

ـإنتهىـ